مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد: 26 عدد:4(رت 66) السنة: 2022

نموذج ماليزيا في التنمية

الدروس المستفادة

Malaysia's Development Model
Lessons Learned

سميرة لطرش[1]
جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2
samira.latreche@univ-constantine2.dz

تاريخ الوصول 2021/11/20 القبول 2021/12/16 النشر على الخط 2022/05/10
Received 20/11/2021 Accepted 16/12/2021 Published online 10/06/2022

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على النموذج الماليزي في التنمية، اذ يعد من التجارب الرائدة في التنمية والتنويع الاقتصادي، حيث تمكنت ماليزيا من التحول من اقتصاد يعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى، الى اقتصاد متقدم ومتنوع، ومصدر قوي ، وذلك من خلال اعتماد عدد من البرامج التي ظهرت نتائجها من خلال مجموعة من المؤشرات التي قمنا بدراستها ومتابعتها، كمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه، معدل التضخم والبطالة ، الفقر، والقيمة المضافة لقطاع الزراعة والصناعة، وهي كلها مؤشرات أثبتت نجاح النموذج الماليزي، الامر الذي يشجع على اعتماده والاستفادة من الدروس المستخلصة منه.

الكلمات المفتاحية: ماليزيا، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الماليزي، مؤشرات التنمية.

Abstract:

This study aims to shed light on the Malaysian model of development, as it is one of the leading experiences in development and economic diversification, where Malaysia has been able to shift from an economy based primarily on agriculture, to an advanced and diversified economy, and a strong exporter, by adopting a number of programs whose results have emerged through a set of indicators that we have studied and followed up, such as GDP growth rate and per capita, inflation and unemployment rate, poverty, and added value of the sector Agriculture and industry, They are all indicators that have demonstrated the success of the Malaysian model, which encourages its adoption and the use of lessons learned.

Keywords: Malaysia ; Economic development ; Malaysian economy; Development Indicators

[1]– المؤلّف المراسل: سميرة لطرش البريد الإلكتروني: samira.latreche@univ-constantine2.dz

1. مقدمة :

تعتبر ماليزيا من الدول التي تقدمت بخطى واثقة نحو التنمية، وأعتقد أن النموذج الماليزي من أكثر النماذج ابهارا، اذ يجمع بين متغيرات كثيرة، حيث تمكنت ماليزيا من الانفتاح على العالم الخارجي مع المحافظة على القيم الداخلية للمجتمع في نفس الوقت.

صنعت ماليزيا الحدث وذلك بتمكنها من خلق قاعدة صناعية متينة ومتنوعة خلال 40 سنة الماضية، رغم أن اقتصادها كان بسيطا، بالإضافة الى مرورها بصراعات عرقية وأعمال شغب، وارتفاع نسبة الفقر فيها....الخ وغيرها من التحديات التي واجهتها، فكانت نقطة الانطلاق فيها من نقاط ضعفها التي وضعتها الدولة كأهداف أساسية في استراتيجيتها وخططها التنموية بعد الاستقلال.

انطلاقا من ذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحث في التجربة الماليزية في التنمية ومحاولة التعمق في خصوصيتها وذلك بطرح التساؤل التالي:

ماهي أهم ركائز النموذج الماليزي في التنمية؟ وماهي الدروس التي يمكن استخلاصها من هذا النموذج؟

للإحاطة بهذه الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، كما حاولنا تقسيم دراستنا الى ستة محاور أساسية، حيث يتناول المحور الأول التعريف بماليزيا (الموقع الجغرافي، الموارد والامكانيات الصناعية، الديانات والاجناس).

بينما خصصنا المحور الثاني لدراسة الاقتصاد الماليزي وذلك بتتبع مراحل التنمية فيه، لنتناول استراتيجيات التنمية في ماليزيا وأهم ركائزها في المحور الثالث، أما المحور الرابع حاولنا فيه اسقاط الضوء على عوامل نجاح التجربة الماليزية، لنخصص المحور الخامس لدراسة وتحليل بعض المؤشرات التي تعكس نجاح سياسة التنمية في ماليزيا، وفي الختام خصصنا المحور السادس لاستخلاص أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية.

2.التعريف بماليزيا:

سنحاول من خلال هذا المحور التعريف بماليزيا من خلال التعريف بموقعها الجغرافي، مواردها وامكانياتها، والديانات والاجناس المتواجدة بها.

1.2. الموقع الجغرافي:

تقع ماليزيا في جنوب شرق قارة آسيا وهي مكونة من تسع ممالك وأربع ولايات وثلاثة أقاليم اتحادية، وتبلغ مساحتها الكلية 845، 329 كم2 (127,354 م2) وعاصمتها الاتحادية كوالالمبو.

الأقاليم الاتحادية الثلاثة هي "اقليم كوالالمبور وأقليم لابوان وأقليم بوتراجايا " والممالك التسع هي:" جوهور وكيداه (قدح) وكيلانتان وبرليس وباهانج وبيراك وسيلانجور وملقا وترينجانو" اما الولايات الأربعة فهي" صباح وساراواك ونيجيري سمبيلان وبينانج" يكون فيها (حاكم ولاية) يتصرف بناء على نصيحة من الحكومة المحلية في الولاية.

من ناحية التكوين الجغرافي فهي عبارة عن ثلاثة أجزاء أحدهما غربي والاخر شرقي يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي، الغربي يتكون من شبه الجزيرة الماليزية والتي تعرف ايضا ماليزيا الغربية، أما الجزء الشرقي المعروف أيضا باسم ماليزيا الشرقية يضم اقليمي صباح وساروواك، والجزء الاخير عبارة عن مجموعة من الجزر الصغيرة المتناثرة في البحر.[1]

2.2 الموارد والامكانيات[2] :

أ-الزراعة:

تبلغ المساحة الزراعية في الملايو (ماليزيا الغربية) زهاء ثلاثة ملايين هكتار، وتشكل الزراعة الحرفة الرئيسة للسكان حيث يعمل هبا نحو (55%) من جملة حجم القوة العاملة، وماليزيا غنية بمواردها الزراعية وأهم المحاصيل الزراعية (المطاط والارز والجوز وفول الصويا ونخيل الزيت والكوبراوقصب السكر والتوابل).

ب-الثروة الحيوانية:

لاتزال الثروة الحيوانية محدودة في ماليزيا وهي تحتاج الى العناية بها وتنميتها فهي تمتلك الآلاف من الابقار والجاموس والماعز والاغنام.

ت-الثروة الغابية:

تغطي الغابات مساحة واسعة من أرض ماليزيا تقدر بحوالي ثلاثة أرباع مساحتها ومنها نحو (6.8) مليون هكتار في "الملايو"، أي أكثر من خمس مساحة اتحاد ماليزيا، وتسهم الغابات بقدر جيد من الدخل القومي، ذلك أن انتاج الاخشاب منها كبير يقدر بنحو (25) مليون متر مكعب كل عام، فهي تحتل مركزا متقدما بين دول آسيا (المركز السادس في انتاج الاخشاب) وتصدر كميات كبيرة من الاخشاب للخارج، وهي من أنواع جيدة كما يصدر الخيزران الذي يدخل في صناعات متعددة ولاسيما صناعة الكراسي.

ث-الثروة المعدنية:

تنتج ماليزيا عددا من المعادن، التي من أهمها على الترتيب (القصدير، الحديد البوكسايت، الذهب، النحاس، النيكل، والفوسفات)، كما تنتج كميات من (النفط والفحم)، وتتصدر ماليزيا دول العالم في انتاج (القصدير)، حيث تنتج سنويا حوالي (65) ألف طن وهو ما يوازي نحو36 %من جملة الانتاج العالمي ويعد القصدير من العروق المتداخلة في الصخور النارية الجيرانيتية، ويأتي(الحديد) في المرتبة الثانية بعد (القصدير) بين المعادن التي ينتجها الاتحاد الصناعي وتصل نحو نصف مليون طن، وتنتج ماليزيا من البوكسايت نحو (940 ألف طن)في السنة، ومن النفط نحو (20) مليون طن سنويا.

---

[1] ماهر جبار الخليلي، سياسة الإسكان في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها –دراسة اقتصادية تاريخية– مجلة الغري العلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، 2015، ص 229

[2] نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 –2010، مجلة دراسات دولية، المجلد 2012، العدد الرابع والخمسون، 2012، ص ص 162-163

ج-الصناعة:

الصناعة في ماليزيا تقدمت بخطى حثيثة، وهي جزء أساس من عملية التنمية، وأهم الصناعات صهر(القصدير)، وتصنيع (المطاط) و(نشر الخشب) و(طحن الكوبرا) وعمل (الخزف والاسمنت والاثاث) وبالبلاد مصانع للمنسوجات ومعامل (للكيمياويات والاسمدة والصابون).

من بين أهداف خطط التنمية الخمسية التي توالت منذ العام (1965) العناية بالصناعة وانمائها لكي تحقق البلاد تنوعا في الانتاج، وتخلق فرص عمل للسكان المتزايدين ولزيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة الافراد، وبذلت الحكومة الماليزية جهودا كبيرة لإنماء مصادر القوى والوقود وموارد المياه ولمد طرق المواصلات من أجل انجاح خطط التصنيع.

اذ نرى أن ماليزيا تمتلك مقومات مادية جيدة استطاعت عن طريقها السير في خطى التنمية، واستطاعت ان تحتل موقعا مرموقا بين دول القارة الاسيوية وعلى الصعيد العالمي، حيث استفادت من الثروات التي تمتلكها أقصى غايات الافادة وخاصة في مجال الصناعات الالكترونية وصناعة السيارات وتصدير وصناعة الاخشاب.

3.2. الديانات والاجناس:

تتميز ماليزيا بتعدد أجناسها وأديانها، غير أن هناك ثلاث فئات عرقية كبيرة، هي الملايو والصينيون والهنود. وعندما استقلت سنة 1957، كان التقسيم العرقي في شبه جزيرة الملايو يشير الى أن الملايو حوالي 50 ٪ من السكان، بينما يشكل الصينيون 37٪، والهنود 12٪، وقد رفع انضمام ولايتي صباح وسرواك الى الاتحاد الماليزي سنة 1963 الى حد ما من نسبة الملايو، كما زادت نسبتهم مع الزمن بسبب ارتفاع نسبة التكاثر بينهم بالمقارنة بغيرهم[1].

3. الاقتصاد الماليزي:

ماليزيا واحدة من الدول المتوسطة الدخل التي وهبها الله الكثير من الموارد الطبيعية، وقد نجحت في تنويع اقتصادها خلال السنوات 40 الماضية من النمو في مرحلة ما بعد الاستقلال والتنمية، حيث تحول اقتصادها من اقتصاد مهيمن على الزراعة والصادرات من السلع الزراعية والقصدير الى اقتصاد أكثر صناعة، وأصبحت الصادرات الصناعية تشكل الحصة الكبيرة من اجمالي الصادرات ككل. وقد ساهم التنويع والنمو الاقتصادي أيضا في الحد من الفقر المدقع[2].

1.3. الاقتصاد الماليزي قبل التنمية:

لم يكن لماليزيا وجود كدولة موحدة حتى عام (1963) اذ شهدت السنوات الاولى من الاستقلال نزاعاً مع اندونيسيا كما خرجت سنغافورا من هذا التوحيد عام (1965) وشهدت صراعات عرقية وأعمال شغب عرقية في عام(1969)

[1] محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية، مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2014، ص 12

[2] امينة هناء جابي، عيسى حجاب، صلاح الدين قدري، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، دراسة حالة ماليزيا، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 2،العدد الرابع، ديسمبر 2017، ص ص 307-308.

كان الاقتصاد الماليزي بسيط جداً اذ اكتشف القصدير في ماليزيا في القرن السابع عشر عند استحواذ بريطانيا على الأراضي الماليزية اذ باشروا بزراعة شجر المطاط (الذي يستخرج منه المطاط الطبيعي) وشجر النخيل (لاستخراج زيت النخيل) كباقي المستعمرات البريطانية في المنطقة، ومع مرور الزمن الى عهد ليس ببعيد أصبحت ماليزيا مصدره لهذه السلع الثلاثة[1].

كان النظام الذي ورثته ماليزيا من بريطانيا قسم الشعب الى ثلاثة أقسام:

1- الصينيون: الذين يمتهنون الزراعة والصناعة وهم أغنى طبقة في المجتمع الماليزي.

2- الهنود: ويمتهنون الزراعة والطب والتعليم وهم أقل مستوى من الصينيين.

3- الشعب الأصلي (البوميبترا): وكانوا يعيشون في قرى شعبية ومهنتهم الزراعة وهم الاكثر فقراً.

وضعت إحدى الدراسات الاحصائية أن نسبة السكان تحت خط الفقر في حدود (75 %) من السكان، ومع سير البلد نحو الاستقلال بدأت الحكومة بتنفيذ الخطة الاقتصادية الخماسية لتنفذ عام (1965)، بعد أن جاءت أول حكومة وطنيه لتحكم ماليزيا[2]. حيث عملت الدولة على خلق بعض الصناعات لتحل محل الواردات، كصناعات النسيجية، والصناعات الغذائية ...الخ

2.3. الاقتصاد الماليزي بعد التنمية:

تزامنت مع فترة السبعينات وتطلبت من الدولة بدل جهود معتبرة لدفع الاقتصاد، ويمكن توضيح ذلك من خلال المراحل التالية[3]:

أ- المرحلة الأولى :

وتغطي هذه المرحلة حقبة السبعينات حيث انتهجت فيها الدولة ما يسمى بالخطة الماليزية الثانية (1971-1975) والخطة الماليزية الثالثة (1976-1980). وقد اتسم التحول في هذه الفترة بتطوير دور الدولة التدخلي، وتوسيع رقعة القطاع العام في الحياة الاقتصادية الماليزية. ولقد ساعدت الزيادة في عائدات النفط في تمويل الحجم المتزايد للنفقات العامة. كما شهدت تلك الفترة بداية التوجه التصديري في عمليات التصنيع حيث اعتمدت الحكومة آنذاك على تصدير منتجاتها الصناعية وخاصة الثقيلة منها بالإضافة الى الأجهزة الالكترونية وأجهزة التكييف المنزلي.

ب- المرحلة الثانية:

وهي الفترة التي تغطيها الخطة الماليزية الرابعة (1981-1985)، وتمثل بداية مسيرة التنمية التي تم تصميمها في ظل قيادة مهاتير محمد، حيث تركزت عمليات التنمية في محورين :

- موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات احلال محل الواردات.
- الصناعة الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

---

[1] علي احمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل، العلوم الصيرفية والتطبيقية، المجلد 23، العدد3، 2015، ص 1363

[2] نفس المرجع السابق، ص 1363

[3] بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة، مجلة البدر، المجلد2 ، العدد 12، 2019، جامعة بشار، ص 167

وتمثل هذه الفترة فترة "التصنيع الثقيل" مرحلة تعميق القاعدة الصناعية في الاقتصاد الماليزي قبل الانطلاق الى آفاق التصدير الجديدة. ونظرا لانخفاض سعر صرف الرينجت الماليزي في أثناء تلك الفترة، وجزئيا بسبب سياسة سداد الديون المتبعة منذ عام 1987 فان الدين الخارجي بدأ في التناقص اعتبارا من عام 1988، وبالنسبة للدين العام الداخلي خاصة لتمويل الانفاق الخاص بالتنمية الحكومية نما بسرعة منذ منتصف الثمانينات وذلك لتعويض النقص في القروض الخارجية الجديدة وعليه استمر العجز في الميزانية.

ت- المرحلة الثالثة :

استمرت هذه الفترة (1986- 2000) بإنجاز ثلاث خطط خماسية مترابطة وهي الخطة الماليزية الخامسة (1986- 1990)، الخطة الماليزية السادسة (1991- 1995)، الخطة الماليزية السابعة (1996- 2000). وهكذا شهدت الفترة الممتدة بين منتصف الثمانينات ونهاية التسعينات، تبلور مشروع مهاتير محمد في التنمية الاقتصادية المنفتحة على العالم الخارجي، من دون التخلي عن مقومات الوطنية الاقتصادية. واتسمت هذه الفترة بإفساح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيعه واعطائه المزيد من الحوافز، على الاستثمار والمشاركة الفعالة في مسيرة التنمية[1].

3.استراتيجيات التنمية في ماليزيا:

ان القفزة التنموية التي حققتها ماليزيا لم تحدث صدفة أو بين ليلة وضحاها وانما كانت نتيجة دراسة ووضع لاستراتيجيات تقوم على مجموعة من الركائز نوجزها فيما يلي:[2]

1.3. ماليزيا أولا وأخيرا، واستراتيجية التحكم الالكتروني: من خلال المثابرة، ثقافة التميز، قبول الاخر، الوفاء، التواضع، النزاهة، الجدا، والعمل على خلق وحدة وطنية بغض النظر عن العرق أو المعتقد الديني. وهذا في ظل نموذج اقتصادي جديد، هدفه الأساسي جعل ماليزيا دولة ذات دخل مرتفع، أي رفع الدخل الفردي من 7000دولار أمريكي عام 2007، الى 15000 دولار أمريكي عام 2020. وتشجيع صناعة المعرفة، عبر اقتصاد شفاف وتنافسي، واعداد بنية تحتية قوية، واشراك الجميع دون استثناء، في ظل تنمية مستدامة. هذا التوجه المستقبلي، تجلى في سياسة الرؤيا الوطنية "NVP " للفترة 2001-2020، أو النموذج الاقتصادي الجديد NEM"" الذي تم الإعلان عنه يوم 30 مارس 2010 من قبل السيد نجيب تون رزاق ليحل محل السياسات الاقتصادية السابقة، وينقسم الى خطة العشرية الأولى الممتدة من (2001-2010)، والخطة الثانية تغطي الفترة (2010-2020) والتي تم الإعلان عنها يوم 10 جوان 2010. ... هذا النموذج هو استراتيجية تهدف الى جعل ماليزيا مع حلول 2020 دولة ذات دخل مرتفع، ارتكازا على خمس مكونات أساسية: تقوية الاقتصاد الماليزي، تحسين قدرات المعرفة والابتكار، توطين عقلية التفكير للعالم المتقدم، تحسين النوعية والمستوى المعيشي، تعزيز وتقوية المؤسسات التنفيذية.

2.3. الوحدة الوطنية وتغير معادلة الولاء: لقد حددت الوحدة الوطنية كهدف رئيسي، يتم تحقيقه من خلال استراتيجية ترتكز على شقين: الأول يتمثل في القضاء على الفقر من خلال رفع مستويات الدخل وفرص العمل لجميع الماليزيين بغض النظر

[1] نفس المرجع السابق، ص 167

[2] العربي العري، فجر ماليزيا، تجربة تنموية ونجاح الاقتصادي، مجلة العلوم الاجتماعية والبحوث الإنسانية، المجلد4، العدد6، جوان 2019، ص ص 32- 34

عن العرق. والثاني: هو إعادة هيكلة المجتمع للقضاء على تحديد العرق بوظائف اقتصادية ومواقع جغرافية. من خلال سياسة اقتصادية عادلة تضمن عدم تعرض أي مجموعة بعينها لاي احراج أو الشعور باي حرمان.

3.3. الدولة والدور القيادي: وجب على الدولة أن تلعب دورا في توجيه السياسات التنموية ارتكازا على النصائح المقدمة من أطراف دولية، وهو ما ركزت عليه الخطة الماليزية الثانية، من خلال لعبها دور الموجه والقائد بالتوظيف في القطاعات العمومية، تقديم المنح الدراسية، تشييد المنشآت العامة، تشجيع الاستثمار في الصناعات الثقيلة، وتدعيم القطاع الخاص، ضمن توجه يروم اقتصاد السوق والنظام الرأسمالي.

4.3. مقاربة اجتثاث الفقر والعدالة في التوزيع: أغلب سكان القرى يمتهنون الفلاحة ويعانون من مستوى دخل منخفض، ما دفع بالحكومة إلى ضرورة توفير أساسيات العيش الرغيد، والعمل على تطوير القطاع الزراعي على المدى الطويل لتأمين شريحة واسعة من الفلاحين عبر استيراتيجية أدت إلى تخفيض نسبة الفقر من 49.3% عام 1970 الى 29.2% عام 1980، ثم الى 17.1% عام 1990 ومنه الى 7.5% عام 1999. دون اهمال سكان المدن والعمل على الغاء التمايز في مستوى التعليم بين الفئات الهشة والفقيرة، وكذلك الاثنيات، ودعوة الجميع للمشاركة بقوة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [1].

5.3. التعليم: أطلقت الحكومة مخطط التعليم الماليزي في عام 2013 لتحديد مسار إصلاح التعليم على مدى العقد المقبل والاستجابة للعديد من التحديات التي يواجهها النظام. يحدد المخطط عددًا من الأهداف الطموحة، بما في ذلك: الوصول الشامل والتسجيل الكامل لجميع الأطفال من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المدرسة الثانوية بحلول عام 2020. تحسين درجات الطلاب في التقييمات الدولية مثل PISA إلى الثلث الأول من الدول المشاركة في غضون 15 عامًا. تقليص الفجوات الحالية بين المناطق الحضرية والريفية والاجتماعية والاقتصادية والفجوات بين الجنسين بمقدار النصف بحلول عام 2020 [2].

6.3. التكنولوجيا: يعود تركيز الحكومة على العلوم والتكنولوجيا والابتكار إلى إطلاق سياسة العلوم والتكنولوجيا الاولى في عام 1986. وأعقب ذلك خطة عمل لتطوير التكنولوجيا الصناعية في عام 1991 لتحفيز تطوير الصناعات الاستراتيجية وكثيفة المعرفة، وكذلك من خلال إنشاء منظمات وسيطة مثل مراكز التدريب والجامعات والمختبرات البحثية لدفع هذا التطور. الا أن سياسة العلوم والتكنولوجيا الثانية (2002 – 2010) تعتبر أول سياسة وطنية رسمية شاملة ولها استراتيجيات وخطط عمل محددة لوضع جدول أعمال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

أكدت السياسة الثالثة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، الحالية (2013– 2020) على توليد واستخدام المعرفة، وتنمية المواهب، وتنشيط الابتكار في مجال الصناعة؛ وتحسين إطار الحوكمة فيما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لدعم الابتكار. ومع ذلك، فإن العديد من القضايا المستهدفة في السياستين الاولى والثانية قد عادت إلى الظهور في الثالثة، مما يعني أن الاهداف الثابتة في

[1] نفس المرجع السابق، ص 34

[2] Nick Clark , Education in Malaysia,December2 ,2014, Viewed from, WENR (World Education News+ Reviews) https://wenr.wes.org/2014/12/education-in-malaysia /17/10/2021 at 21:31

السياسات السابقة لم تتحقق بعد. وتشمل هذه القضايا نشر التكنولوجيا، ومساهمة القطاع الخاص في البحث والتطوير والابتكار والتسويق والرصد والتقييم [1].

7.3. الإسلام والتنمية في ماليزيا: التزمت الحكومة الماليزية بالأسلوب الإسلامي السليم في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، ففي حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، فقد نمت مسؤولية الأفراد وأشركتهم عملياً في تحقيق الأهداف القومية، واحتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والاستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها. ومن ناحية أخرى أسهمت الحكومة في التقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص عن طريق منح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، مع وعدهم بأجور أعلى في المدى القريب، ولكن يؤخذ على الحكومة تجاهلها للاعتراضات الإسلامية على تحويل الموارد الطبيعية العامة إلى القطاع الخاص بدلاً من إبقائها في إطار الملكية المشتركة للمسلمين تحت مسئولية الدولة ورقابتها. وتؤكد الدكتورة <نعمت مشهور> وجهت نظرها بأن التجربة الماليزية كانت إسلامية من دون وجود لافتة تحدد هذا الانتماء من خلال أن التجربة لفتت أنظار الدارسين الذين تنبأوا بتحول القوة السياسية الإسلامية من الشرق الأوسط إلى جنوب آسيا، حيث يتوقع أن يؤدي الأخذ بالابتكارات التكنولوجية وتحقيق معدلات التنمية العالية، إلى تحويل دولة صغيرة سريعة النمو مثل ماليزيا، إلى أهم وجود إسلامي في العالم على الإطلاق [2].

8.3. قيم المجتمع الماليزي: وماليزيا كواحدة من مجموعة التنين، شكلت فيها القيم المعنوية وتقاليد المجتمع عنصرًا أساسيًّا في دعم ونجاح تجربة النمو الاقتصادي، وما زال الزعماء يعولون عليها في تحقيق الطموحات القومية. فالهدف الرابع المركزي من " رؤية 2020 " – وهي رؤية تخطط لمستقبل ماليزيا في سنة 2020– هو " تأسيس مجتمع قيمي كامل، يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوي والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة ". وذلك في ظل موزاييك –تركيبية– لأكثر من أربع عرقيات وخمس ديانات أساسية .

ويمكن توضيح أبرز القيم المعنوية والتقاليد التي لعبت دورًا فاعلاً وداعمًا للنجاح التنموي في ماليزيا على النحو الآتي بيانه: الاعتماد على الذات، المحاكاة المبصرة، الموضوعية السياسية والتصحيح، البساطة وعدم الاسراف في المعيشة، احترام الكبير وتقديره، الاسرة المستقرة، التسامح والوئام العرقي، الاعتداد بالقومية[3].

4.عوامل نجاح التجربة الماليزية:

ان نجاح ماليزيا في تحقيق التنمية الاقتصادية جاء نتيجة توفر جملة من العوامل يمكن ايجازها فيما يلي: [1]

[1] راجا راسيه وفي جي آر تشاندرن، المساءلة والمراقبة الفعالة للابتكار أمر ضروري لضمان معدل العائد المرغوب من الاستثمار، تقرير اليونسكو للعلوم : نحو عام 2030، 2015، ص648

[2] https://www.marefa.or/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7_%D9%88%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%AA%D9%87%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9; consulté le 20/10/2021 a 22 :01

[3] https://gmuslim.com/archives/1641, consulté le 21/10/2021 a 00 :22

1- المناخ السياسي لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية. وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.

2- يتم اتخاذ القرارات دائماً من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديموقراطية في جميع الأحوال.

3- تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في <تجمع الأسيان> في العام 1995م على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.

4- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

5- انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.

6- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

7- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات حيث ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40 % بين سنة 1970م وسنة 1993م، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50 % خلال الفترة عينها. ويرى د. محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثالوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ طلع الثمانينيات وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم <ماليزيا كشراكة> كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى. ويضيف عبد الفضيل أن هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها :

- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات، ثم سمحت له بالدخول ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الوطني منها: - ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية. - أن تصدر الشركة 50 % على الأقل من جملة ما تنتجه. - الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

[1]https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7_%D9%88%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%AA%D9%87%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9 , consulté le 21/10/2021 a 22 :43

- امتلاك ماليزيا لرؤيا مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة منذ الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي <الواحد والعشرين> من خلال التخطيط لماليزيا 2020م والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له .
- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي (الصناعات: الاستهلاكية – الوسيطة –الرأسمالية) وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا فيمكن اعتباره سبباً ونتيجة في الوقت عينه.

5. مؤشرات التنمية في ماليزيا:

سنخصص هذا المحور لدراسة وتتبع أهم مؤشرات التنمية في ماليزيا مركزين بشكل أساسي على:

1.5. معدل نمو اجمالي الناتج المحلي:

نورد فيما يلي تطور معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في ماليزيا خلال الفترة 1960-2020

الجدول 1: جدول يوضح معدل نمو اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1960-2020

	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2020
النسبة ٪	6	5.99	7.44	9.01	8.86	7.42	5.59-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2020&locations=MY&start=1960&view=chart

عرف الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو إيجابية طيلة فترة الدراسة، وهو أمر يعكس الاستراتيجية الاقتصادية الجيدة، باستثناء سنة 2020 التي تراجع فيه معدل النمو ويمكن تفسير ذلك بتأثر الاقتصاد بجائحة كورونا حاله حال كل اقتصاديات العالم.

2.5. نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي:

سنحاول تقييم تطور نصيب الفرد الماليزي من الناتج المحلي خلال الفترة 1960-2020 من خلال الجدول الموالي:

الجدول 2: جدول يوضح نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي

الوحدة: ألف دولار أمريكي

	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2020
نصيب الفرد	234.94	357.66	1774.74	2441.74	4043.66	9040.57	10401.79

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2020&locations=MY&start=1960&view=chart

يبدوا جليا من معطيات الجدول أعلاه أن نصيب الفرد من الناتج المحلي في ماليزيا قد عرف تزايدا مستمرا طيلة فترة الدراسة حيث انتقل من234940 دولار أمريكي سنة 1960 الى 10401790 دولار أمريكي سنة 2020، حيث أصبحت الزيادة تقريبا مضاعفة بداية من سنة 1980 وهذا يعكس نجاعة السياسات التنموية التي انتهجتها الحكومة.

3.5. تطور معدل التضخم:

سنحاول تتبع تطور معدل التضخم في ماليزيا خلال الفترة 1960-2020 كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 3: تطور معدل التضخم في ماليزيا خلال الفترة 1960– 2020

	1960	1970	1980	1990	2000	2010	2020
النسبة ٪		1.6	13.35	7.79	4.59	4.33	1.69

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.DEFL.KD.ZG?end=2020&locations=MY&start=1960&view=chart

مكنت السياسات التي اتبعتها الحكومة من التحكم في مستويات التضخم حيث انخفض معدل التضخم من 13.35٪ سنة 1980 الى 1.69٪ سنة 2020 وهو ما يعد قفزة إيجابية تعكس جهود كبح ارتفاع مستويات الأسعار.

4.5.تطور معدل البطالة في ماليزيا:

عملت ماليزيا على التقليل من البطالة من خلال تشجيع الاستثمار وخلق المشاريع التي توفر مناصب شغل، لذلك سنحاول من خلال هذا العنصر تتبع تطور معدل البطالة في ماليزيا حسب ما أمكن جمعه من بيانات.

الجدول 4: تطور معدل البطالة في ماليزيا خلال الفترة 1991 – 2020

	1991	1995	2000	2005	2010	2015	2020
النسبة ٪	4.80	5.63	5.80	5.91	5.92	5.63	6.47

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS

نلاحظ أن معدل البطالة في ماليزيا كان يتراوح بين 4 ٪ و5 ٪ خلال الفترة 1991 – 2015، وهو معدل مقبول اذا ما قورن بالدول التي تقل فيها نسبة البطالة كثيرا، كما أنه يعد إنجازا كبيرا بالنسبة للحكومة الماليزية التي كانت نسبة البطالة فيها تقدر ب 52 ٪ سنة 1970، وهو ما يعني أنها تمشي بخطى ثابتة نحو التقدم، يبقى الارتفاع في معدل البطالة المسجل سنة 2020، والذي يمكن تفسيره بالأزمة الصحية التي كانت سببا في تقليص ساعات العمل وتسريح العديد من العمال نتيجة تراجع نشاط بعض القطاعات خاصة السياحة والخدمات.

5.5.المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (٪ من السكان):

حسب البنك الدولي، المعدل الوطني للفقر هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر، ووفقا للمعطيات المتاحة يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (4): تطور المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني في ماليزيا سنتي 2015–2018

	2015	2018
النسبة ٪	7.6	5.6

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&country=MYS

نلاحظ أن 7.6 ٪ من السكان في ماليزيا يعيشون دون الحد الوطني للفقر سنة 2015 ولقد انخفضت هذه النسب الى 5.6 ٪ سنة 2018، حسب ما أمكن جمعه من بيانات وهي تمثل نسب جد منخفضة، كما أن لها اتجاه نحو الانخفاض، الامر الذي

يعكس نجاح سياسة ماليزيا في مكافحة الفقر. وحسب رئيس الوزراء الماليزي محمد نجيب عبد الرزاق في مقابلة مع العربية[1]، فان نسبة الفقر كانت تتجاوز 60٪ عند حصول ماليزيا على استقلالها وانخفضت الى مستويات متدنية جدا وهذا راجع الى ضرورة ضمان نمو متوازن يستفيد منه الجميع دون استثناء.

6.5. القيمة المضافة في قطاع الزراعة والصناعة:

سنحاول تتبع نسبة مساهمة كل من قطاع الزراعة والصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990 – 2020 من خلال الجدول الموالي:

الجدول 6: القيمة المضافة في قطاع الزراعة والصناعة (٪ من اجمالي الناتج المحلي)

السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة
1990	3.8	42.2
2000	8.6	48.3
2011	11.5	39.8
2012	9.8	40.1
2013	9.1	39.9
2014	8.9	39.9
2015	8.3	38.4
2016	8.5	37.7
2017	8.6	38.1
2018	7.5	38.3
2019	7.3	37.4
2020	8.2	35.9

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&country=MYS

نلاحظ من معطيات الجدول ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الزراعة كنسبة من الناتج المحلي حيث ارتفعت من 3.8٪ سنة 1990 الى 8.6٪ سنة 2000، لتنتقل الى 11.5٪ سنة 2011، لتنخفض في باقي السنوات وتبقى في حدود 8 ٪ هذا وان لم تكن النسبة مرتفعة بشكل كافي، فهذا لان الدولة ركزت جهودها أكثر في مخططاتها التنموية على زيادة الصادرات الصناعية وبالتالي تشجيع الصناعة، كما فتحت المجال للاستثمار الخاص ومنحه المزيد من الحوافز للمساهمة في التنمية الاقتصادية وهو ما يفسر كون القيمة المضافة في قطاع الصناعة أكبر بكثير منه في قطاع الزراعة، كما أنها كانت تتراوح بين 42٪ و 35٪ خلال فترة الدراسة.

[1] https://www.alarabiya.net/last-page/2017/03/06/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%88%D8%AC%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%9F/ consulté le 22/10/2021 a 18 :05

7.5. صادرات التكنولوجيا المتقدمة:

سنخصص هذا المحور لتتبع تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة بالنسبة لصادرات السلع المصنوعة خلال الفترة 1990-2020

الجدول 7: صادرات التكنولوجيا المتقدمة (٪ من صادرات السلع المصنوعة)

السنة	صادرات التكنولوجيا المتقدمة ٪
1990	-
2000	-
2011	47.2
2012	47.5
2013	48.5
2014	49.2
2015	48.5
2016	49.1
2017	51.1
2018	53.3
2019	51.8
2020	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على
https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=2&country=MYS

صادرات التكنولوجيا المتقدمة هي منتجات ذات كثافة عالية من حيث التطوير والبحوث مثل مجال الفضاء الجوي، وأجهزة الحاسوب، والمنتجات الصيدلانية، والأدوات العلمية، والأجهزة الكهربائية.

ان المتتبع لمعطيات الجدول أعلاه يلاحظ أن صادرات التكنولوجيا المتقدمة تشكل نسبة معتبرة من صادرات السلع المصنوعة، وبشكل عام هي في تزايد حيث ارتفعت من 47.2٪ سنة 2011 الى 53.3٪ سنة 2018 لتنخفض بشكل طفيف سنة 2019 حيث أصبحت تشكل 51.8٪ من صادرات السلع المصنوعة، ومع ذلك تعتبر النسبة جيدة اذ أن نصف قيمة الصادرات تتضمن منتجات التكنولوجيا المتقدمة.

وهذا أمر ناتج عن الأهمية التي أولتها الدولة للتكنولوجيا، اذ كانت أحد أهم محاور السياسة التنموية خاصة في برامجها التنموية الأخيرة، من خلال بناء وتنمية المعارف، وتشجيع الابتكار خاصة في مجال الصناعة.

6. الدروس المستفادة:

تعتبر ماليزيا من الدول التي حققت قفزة تنموية مبهرة، تحتاج فعلا الى الدراسة والتمعن من أجل الاستفادة منها خاصة كونها كانت من الدول ذات الدخل المتوسط، وتمتلك ثروات طبيعية، ومعدنية وحيوانية، بمعنى أنها تشترك في كثير من الأمور مع الدول

النامية والدول العربية، وهو الامر الذي يجعل تجربتها قابلة للتطبيق، لذلك كان لابد من استخلاص أهم الدروس التي يمكن الاستفادة منها والتي يمكن ايجازها في الاتي:

- إعطاء أهمية كبيرة للصناعة اذ تعتبر أساس عملية التنمية
- تشجيع الاستثمار بمنح امتيازات تجذب المستثمرين الخواص المحليين والأجانب، مع تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- الاهتمام بالجانب الاجتماعي للفرد: رفع دخل الفرد، توفير السكن، التعليم، الاهتمام بالصحة، بمعنى تحسين مستوى معيشة الفرد، فكلما كان الفرد مستقرا كان أكثر إنتاجية.
- الاهتمام بالبنية التحتية لأنها تعتبر من العوامل الأساسية لنجاح خطط التصنيع
- الاستفادة من الثروات المحلية بدل استيرادها من الخارج بتكاليف تثقل ميزانية الدولة
- تحقيق التكامل بين جميع القطاعات الاقتصادية
- عدم تجاهل دور الدولة والقطاع العام في إرساء قواعد التنمية من خلال بناء قاعدة للصناعات الثقيلة
- الاستفادة من الارتفاع في أسعار النفط في تمويل مشاريع صناعية تحل محل الواردات
- محاول القضاء على الاختلافات الداخلية (خلق وحدة وطنية) وفتح مجال المشاركة للجميع لتحقيق التنمية
- القضاء على الفساد، الفقر، وتحقيق العدالة
- أهمية التشاور والتعاون مع أطراف دولية للاستفادة من تجاربها
- الاستثمار في التعليم، أو بتعبير أدق الاستثمار في الفرد، لان الانسان هو القائد، هو المفكر، المبدع، المنتج...الخ وذلك من خلال اصلاح التعليم وجعله متاحا للجميع، تنمية المعارف، وتشجيع المواهب
- الاهتمام بالتكنولوجيا في جميع القطاعات وخاصة في التعليم والصناعة، حتى تحقق هذه الأخيرة ميزة تنافسية تمكنها من اكتساح السوق
- تطبيق تعاليم الدين الإسلامي في الاقتصاد سيساهم بشكل كبير في جذب المدخرات، وتوجيهها توجيها سليما الى قنوات استثمار مربحة
- العمل على خلق وإعادة بعث القيم والأخلاق – التي من المفروض أن تكون موجودة أصلا في مجتمعاتنا العربية- ونقصد بذلك التعاون، الانضباط، التواضع، الالتزام، الأمانة، الاحترام، المشاركة، عدم التبذير...وهي من أسس ديننا الحنيف
- الاعتماد على الموارد الداخلية وتجنب الاقتراض والديون الخارجية
- الحفاظ على الاستقرار السياسي

7. خاتمة:

ختاما يمكن القول أن ماليزيا ظاهرة تستحق الدراسة، فمن بلد ينتج عدد من المعادن (خاصة القصدير والحديد) الى دولة متقدمة، اذ أصبحت تمتلك اقتصادا متنوعا، وذلك بفضل استغلالها لثرواتها و مواجهة نقاط ضعفها بالعمل على تحقيق التنويع الاقتصادي.

لقد تمكنت ماليزيا من تحويل اقتصادها من اقتصاد يقوم على الصادرات من السلع الزراعية والقصدير، الى اقتصاد صناعي ومتنوع، وهو الامر الذي تطلب من الدولة وضع مجموعة من الخطط استمرت على فترات، هذه الخطط التي كانت تقوم على جملة من الركائز، كالمشاركة، تقبل الاخر، الأمانة، التواضع، الوفاء، تحقيق الوحدة الوطنية، الاستقرار السياسي، العمل على رفع دخل الفرد، والقضاء على الفقر، الاستثمار في التعليم وصناعة المعرفة دون اهمال دور الدولة. وبذلك كانت ماليزيا تلك الدولة المنفتحة على الخارج والمحافظة على قيمها، وقد ساهم التزام ماليزيا بالنهج الإسلامي كثيرا في تحقيق أهدافها، حيث ظهر ذلك من خلال المؤشرات التي تم دراستها خلال الفترة 1960- 2020، اذ أصبحت من الدول المتقدمة المصدرة للعديد من الصناعات وخاصة الصناعات التكنولوجية، التي تتطلب درجة عالية من البحوث والتطوير.

وعليه لا نملك الا أن نقول أن إمكانية تحقيق التنمية متوفرة في الدول النامية، والجزائر خصوصا، خاصة وأن هذه الدول غنية بالثروات الطبيعية والباطنية. يبقى علينا الرجوع الى مثل هذه التجارب للاستفادة من الدروس المستخلصة منها، والتي يمكن اعتمادها كتوصيات لهذه الدراسة وأعتقد أنه إذا كانت هناك إرادة سياسية فعلية فان عملية التنويع والتنمية المستدامة ليست أمرا مستحيلا.

8. قائمة المراجع:

1. امينة هناء جابي، عيسى حجاب، صلاح الدين قدري، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، دراسة حالة ماليزيا، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة، المجلد 2،العدد الرابع، ديسمبر 2017.

2. العربي العري، فجر ماليزيا، تجربة تنموية ونجاح الاقتصادي، مجلة العلوم الاجتماعية والبحوث الإنسانية، المجلد4، العدد6، جوان 2019.

3. بن عبد العزيز سفيان، بن عبد العزيز سمير، التنمية الاقتصادية في ماليزيا، تجربة إسلامية رائدة، مجلة البدر، المجلد2، العدد 12، 2019، جامعة بشار

4. راجا راسيه وفي جي آر تشاندرن، المساءلة والمراقبة الفعالة للابتكار أمر ضروري لضمان معدل العائد المرغوب من الاستثمار، تقرير اليونسكو للعلوم: نحو عام 2030، 2015.

5. علي أحمد درج، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربيا، مجلة جامعة بابل، العلوم الصيرفية والتطبيقية، العدد3، المجلد 23، 2015.

6. محمد صادق إسماعيل، التجربة الماليزية، مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2014.

7. ماهر جبار الخليلي، سياسة الإسكان في ماليزيا وإمكانية الاستفادة منها – دراسة اقتصادية تاريخية – مجلة الغري العلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، المجلد العاشر، عدد خاص بمؤتمر الإسكان، 2015.

8. نادية فاضل عباس فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 –2010، مجلة دراسات دولية، المجلد 2012، العدد الرابع والخمسون، 2012

9. Nick Clark , Education in Malaysia,December2 ,2014, Viewed from, WENR (World Education News+ Reviews) https://wenr.wes.org/2014/12/education-in-malaysia /17/10/2021 at 21:31

10. https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7_%D9%88%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%AA%D9%87%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9; consulté le 20/10/2021 a 22 :01

11. https://gmuslim.com/archives/1641, consulté le 21/10/2021 a 00 :22

12. https://www.marefa.org/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7_%D9%88%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%AA%D9%87%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9 , consulté le 21/10/2021 a 22 :43

13. https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?end=2020&locations=MY&start=1960&view=chart

14. https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS

15. https://www.alarabiya.net/lastpage/2017/03/06/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D9%88%D8%AC%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8%A7-%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%9F/ consulté le 22/10/2021 a 18 :05